حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» مع إشارة خاصة إلى حالة العراق (تتمة)*

لن ينقذ العراق مما يعانيه حالياً ويخرج المحتل إلا العراقيون الوطنيون والجميع مدعو للعمل المشترك

القوى السياسية التي تواطأت مع امريكا ومكنتها من العراق صارت خارج الصف الوطني ومسؤولة عن فظائع الاحتلال

خير الدين حسيب*

أعتقد أننا نحتاج في السياسة إلى هذه الكتلة التاريخية التي تصهر كل المكوّنات في قوة واحدة، ونحتاج على صعيد الفكر إلى خطاب واحد جامع بين أمشاج هذه الأفكار، يكون هو خطاب النهضة وخطاب هذه الكتلة وبرنامجها الفكري الذي تشتق منه برنامجها السياسي. ففكرة الكتلة التاريخية هي الوجه السياسي لفكرة المشروع النهضوي العربي. ومن هنا تأتي أهمية هذا الحوار حولها.

إن هذه «الكتلة التاريخية» لا تلغي الإرث الوطني والقومي للتجمعات (أحزاب، حركات منظمة... إلخ) بل تؤطرها وتستكمل مقوماتها النضالية. إن قيام «الكتلة» لا يعني إلغاء ونفي الآخر، بل إضافة طاقة جديدة.

إن مفهوم الكتلة التاريخية، مفهوم مركزي في هذا البرنامج، بدءاً بعنوانها ووصولاً إلى مطلب قيام كتلة تاريخية بين التيارات الرئيسية في الأمة، وإلى اعتباره خياراً وحيداً متاحاً أمام هذه الأمة. وكي يكون هذا المفهوم قابلاً للتداول في هذا السياق، لا بد من تدقيقه. إذا ما استبعدنا الاستعمال المحلي من نوع كتلة برلمانية، فإن الاستعمال السائد لمفهوم الكتلة التاريخية Historical Bloc يشير إلى عوامل وأشكال الربط بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، بما في ذلك الهيمنة الأيديولوجية، وذلك في مجتمع معين، في لحظة تاريخية محددة. من هذه الوجهة يبدو استعمال مفهوم الكتلة التاريخية على صعيد الأمة العربية أو العربية–الإسلامية، مثيراً لإشكالات لا يمكن حلها على صعيد فكري تحليلي. إن العلاقة بين تيارين ليست علاقة إرادية معلقة، بل هي مرتبطة بظروف مادية، وقوى وحركات اجتماعية، وتيارات فكرية وسياسية أخرى، يمكن تصنيفها وتحديد مواقعها بدرجة أو أخرى، في مجتمع محدّد له علاقة معينة، بين مجتمّعه السياسي ومجتمعه المدّني، وهو ما يستحيل تحليلياً في مستوى أمة عابرة للمجتمعات.

أعتقد أن مفهوم الكتلة التاريخية كما هو مستعمل في البرنامج، هو أقرب إلى مفهوم «التوافق التاريخي» أو «التسوية التاريخية»، الذي يعني التنازل التاريخي المتبادل، أو «التواطؤ التاريخي» بين قوى أو تيارات متباعدة أو متصارعة أصلاً، لكن ظروفاً تاريخية معينة تضطرها للتقارب مرحلياً أو لأبعد من ذلك.

هذه الملاحظة حول المفهوم ليست شكلية. فالتسمية هنا تكثيف للتصور، وطريقة للإعلان عنه. وبصرف النظر عن الرأي في صياغة العلاقة، صياغة سياسية، أرى في المطلق أن لهذه التيارات الخيار سياسياً بين مفهوم «التسوية» «Compromise» وبين مفهوم «التحالف» الذي أصبح معتاداً عند الحركات والأحزاب العربية.

ويجب ألا يغيب عنا أن في كل منها تضحية بمشروع طويل المدى، لصالح مشروع عاجل. ويصح قول ذلك عن التيارات الأربعة وبشكل خاص عن التيارين القومي والإسلامي، لأنه لا يمكنُ اختزالهما بسهولة في مشروع سياسي. إن لهما بعداً ثقافياً بالمعنى الواسع للكلمة، هو بمثابة العمق التاريخي الذي لا يؤتمن جانبه من الجانبين. الحذر واضح من جانب القوميين الذين يركزون على القوى الإسلامية الثورية ذات الطابع المرجعي العربي والديمقراطي، واستبعاد الحركات الإسلامية ذات المنزع المذهبي أو الديني السري، المعتمد على الإرهاب، أو ذات المنزع الفاشي. فما هو حذر الإسلاميين عموماً، وحذر الإسلاميين الثوريين من القوميين؟ أن لا يكون الجواب معروفاً على وجه الدقة، أو أن يكون قابلاً للتأويل في الحوار القومي–الإسلامي، فهذا لا يكلف كثيراً، لكن ألا يكون كذلك على صعيد مشروع سياسي، فهذه قد لا تخلو من مجازفة محسوبة على المدى البعيد.

الدعوة للتلاقي بين التيارين القومي والإسلامي قائمة قبل التحدي الراهن، وعمرها يتخلل حوالى القرن. لكن هذا التحدي يفرض هذا التلاقي بين التيارات الأربعة، في الحدود المشار إليها، لأنه تحد شامل، على مستويات السياسة والثقافة والهوية والاقتصاد وكل شيء. والأيديولوجية القائمة خلف هذا التحدي واضحة في استهداف الإسلام والعروبة. مواجهة هذه التيارات الأربعة لهذا التحدي تتطلب العمل على أكثر من صعيد، ولا سيما على صعيد العلاقة ما بين النخب والجماهير التي تتحرك عادةً بشكلٍ عفوي، لمواقف تتصل بالعروبة أو بالإسلام أو بالتقدم. ويتطلب ذلك قيام الكتلة التاريخية على أسس رئيسية مشتركة، لا تنفي الاختلاف، فلكل تيار الحريّة في تأكيد اتجاهه. فقد يكون هناك من يرى إرجاء التأسيس النظري لهذه الكتلة، بدعوى مقاومة الكتل الصلبة لها. فهذا صحيح، لكن القاعدة تقول إن هذه الكتل الصلبة لا تنكسر من تلقاء ذاتها، بل من خلال بدائل عملية تسحب البساط من تحتها، وتطرح للجماهير نموذجاً آخر بديلاً من التشرنق. والكتلة البديلة لن تقوم بالطبع على التصلب بل على التفاعل المتبادل المفتوح. ولهذا أساسه، فمثلاً موقف الإسلاميين من قضايا الوحدة والديمقراطية والمجتمع المدني يختلف الآن كثيراً عما كان عليه قبل ثلاثين عاماً مثلاً. وهو ما يقال عن القوميين الذين صححوا موقفهم من مسألة الديمقراطية. كما ينطبق ذلك على موقف التيار اليساري من العروبة والوحدة العربية، والتي أصبحت من مسلمات هذا التيار اليساري العروبي. كما حصلت تغييرات مماثلة في قطاع مهم من التيار الليبرالي الوطني في اتجاه العروبة والعدالة الاجتماعية. ويعني ذلك أنه قد حصل نوع من الخروج على ذلك التكوين الصلب المنغلق، وقامت إمكانات ومشتركات التلاقي التي وضعت عناصر المشروع الحضاري النهضوي العربي أسسها.

إن مشروع بناء «الكتلة التاريخية» ليس محدداً بساحة قطرية واحدة، بل هو مشروع قومي لكل الوطن العربي، ويمكن أن يحقق ذلك أيضاً في الساحة النضالية الفلسطينية، كنموذج آخر إلى جوار النموذج العراقي، كما سيشار إلى ذلك فيما بعد.

ومن غير المتوقع أن يتم هذا اللقاء والتفاعل بين هذه التيارات الأربعة مرّة واحدة تشمل جميع مكونات تلك التيارات، وفي جميع الأقطار العربية. ولكن أي تقدم ناجح في هذا الاتجاه، في قطر أو أقطار عربية سيشكل قوة دفع لنفس الاتجاه في أقطار عربية أخرى، كما أن اشتراك الغالبية من كل تيار من هذه التيارات، في إطار قطر واحد، ستسهم وتساعد في إحداث التحولات الفكرية والسياسية اللازمة لمن تبقى من مكونات كل من هذه التيارات الأربعة. ولذلك فإن أي تفاعل ونموذج ناجح لهذه التفاعلات والتحالفات بين هذه التيارات سيكون مصدر إشعاع لها على المستوى القطري والقومي.

حالة العراق

ا ـ الحاجة إلى قيام «التحالف الوطني العراقي»

تعتبر حالة العراق أكثر وضوحاً للحاجة الملحة إلى قيام تحالف بين هذه التيارات الوطنية الأربعة، قد يأخذ شكلاً أكثر تطوراً من حالة أقطار عربية أخرى للأسباب التالية:

أ ـ لم تتح الفرصة لهذه التيارات الوطنية الأربعة للعمل داخل العراق بشكل علني خلال مرحلة النظام السابق، 1968–2003، حيث لم يكن النظام يسمح بقيام حياة حزبية تعددية، إلا في حالات استثنائية تكون الأحزاب المشاركة في السلطة صورية وملتحقة بالنظام، كما تمت تصفيتها، في مراحل مختلفة من النظام السابق، ما كان لبعض هذه التيارات من تنظيمات قبل وصوله إلى السلطة.

ب ـ وخلال تلك الفترة نشأت أجيال جديدة من العراقيين، لم تتح لها فرصة العمل العام والتنظيم السياسي، ولذلك فعندما حصل الاحتلال، وإذا افترضنا أن الوعي السياسي يبدأ في سن الخامسة عشرة، فإن من كانت أعمارهم خمسين سنة فأقل عند الاحتلال، وهم أكثرية الشعب العراقي، لم يكن لهم سابق خبرة سياسية أو تنظيمية.

ج ـ ونتيجة لما سبق، لم تتح الفرصة للقوى الوطنية داخل العراق، خارج النظام الحاكم، لتنظيم نفسها، وحتى التواصل مع أتباعها ناهيك عن التعاون فيما بينها. وهكذا عندما تم احتلال العراق في نيسان (ابريل) 2003، لم تكن داخل العراق قوى سياسية منظمة أو ذات خبرة تنظيمية وسياسية فيما عدا أعضاء حزب البعث الذي كان حاكماً للعراق قبل الاحتلال.

د ـ أما القوى السياسية العراقية التي كانت تعمل من خارج العراق، وفيما عدا استثناءات قليلة وصغيرة ومحدودة التأثير، فإن تلك القوى السياسية تعاونت بأشكال ودرجات مختلفة مع الولايات المتحدة في تمكينها من احتلال العراق، ثم المشاركة في الصيغ المختلفة التي مارسها الاحتلال في العراق. وبغض النظر عن مدى شعبية القوى التي تحالفت مع الاحتلال أو التحقت به وحجم قواعدها وتأثيراتها الداخلية بعيداً عن الاحتلال، فإنها قد أصبحت جميعاً بتعاونها مع الاحتلال خارج الصف الوطني ومسؤولة بدرجات مختلفة عن الاحتلال واستمراره حتى الوقت الحاضر.

هـ ـ وقد بدأت بعد الاحتلال بعض القوى الوطنية العراقية من التيارات الأربعة التي لم تتعاون مع الاحتلال بمحاولة تنظيم نفسها، ولكنها عانت ولا تزال تعاني، وبدرجات مختلفة، من طابعها النخبوي ومن محدودية حجمها وثقلها السياسي ومن نقص الخبرة السياسية والتنظيمية لديها أو لصعوبة الظروف الأمنية أو من طابعها الطائفي والمذهبي. ونتيجة لذلك فقد كان تأثيرها محدوداً على مجرى الأحداث، ولم تستطع حتى الآن تغيير مجرى الأحداث السياسية في العراق أو إنهاء احتلال العراق.

و ـ وبالنسبة للمقاومة الوطنية العراقية المسلحة وفصائلها الرئيسية، والتي قامت بعد الاحتلال مباشرة، ورغم دورها الوطني وتأثيرها المتزايد على الاحتلال، فإنها وباستثناء تلك التنظيمات التابعة لحزب البعث، فليس لديها امتدادات سياسية منظمة وفاعلة على الساحة العراقية.

ز ـ ونتيجة لكل ذلك، هناك فراغ سياسي وطني لقوى وطنية سياسية منظمة وفاعلة ضد الاحتلال، تعمل بموازاة وتدعم المقاومة الوطنية المسلحة، وهو فراغ لا يزال كبيراً، رغم محاولة بعض القوى السياسية والدينية والوطنية ملء بعضه، ولكنها لم تنجح حتى الآن في أن يكون لها تأثير في مجرى الأحداث المتدهورة في العراق تحت الاحتلال.

ح ـ وقد عجزت التيارات الوطنية العراقية الأربعة: التيار القومي العربي، والتيار الإسلامي العروبي، والتيار اليساري العروبي، والتيار الليبرالي الوطني العروبي، عن تنظيم نفسها في تنظيم كل منها في إطار يوحد تلك المكونات على مستوى العراق كله، وليس في إطار نخبوي، أو طائفي، أو مذهبي، وبدرجات مختلفة من محدودية الانتشار والتأثير، ولذلك تبرز الحاجة إلى "كتلة تاريخية" تجمع هذه التيارات السياسية الأربعة الرافضة للاحتلال وللتعاون معه، وأن تساهم جنباً إلى جنب مع المقاومة الوطنية المسلحة، في تحرير العراق وإقامة نظام ديمقراطي تعددي.

ط ـ إن هذه الحاجة لتنظيم وتعاون هذه التيارات الأربعة لا تفرضها فقط حالة الاحتلال وضرورة التعاون في تحرير العراق فقط، وإنما تبرز هذه الحاجة بعد التحرير أيضاً وضرورة الانتقال إلى وضع ديمقراطي تعددي حقيقي.

ي ـ إن التعاون بين هذه التيارات الأربعة الرافضة للاحتلال والتي تهدف إلى تحرير العراق، يمكن أن يأخذ إحدى صيغتين:

الصيغة الأولى، أن يقوم كل تيار بتنظيم نفسه سياسياً بصورة مستقلة وأن تتحالف مع بعضها في صيغة جبهوية أو غيرها لتحقيق أهدافها المشتركة.

والصيغة الثانية، هي أن تبدأ عملها وتعاونها من خلال صيغة تجمع بين مكوناتها ابتداء في تنظيم سياسي واحد، يتبنى برنامجاً مشتركاً محدد الأهداف والوسائل.

ونظراً للظروف الراهنة في العراق، والحاجة إلى قيام تنظيم سياسي موحد يسد الفراغ السياسي الحالي في العراق، ويساهم في عملية التحرير وبناء عراق ما بعد التحرير، ولأن الصيغة الأولى قد تأخذ وقتاً طويلاً، ولأن هذه التيارات غير منظمة حالياً في أطر حقيقية تشمل كل تيار، لذلك فإن الاختيار الأفضل في ظروف العراق الحالية يتمثل باعتماد الصيغة الثانية لاعتبارات عملية، وعلى أساس صيغة اتحادية تجمع بينها وفق برنامج واضح المعالم لمرحلتي ما قبل التحرير وما بعده.

ك ـ وتهدف هذه الصيغة المقترحة إلى قيام «تحالف وطني عراقي» يجمع في تنظيم واحد هذه التيارات الأربعة في كتلة تاريخية تتبنى برنامج عمل سياسي وفكري موحد، ويضم القوى الوطنية المناهضة للاحتلال في داخل العراق وخارجه، حيث تتواجد عناصر وطنية عراقية كثيرة في مختلف الساحات العربية والأجنبية، على أن يكون التأكيد على الداخل في العراق إضافة إلى الاستعانة بالخارج كعامل مساعد.

ل ـ وواضح أن هذه الصيغة تستبعد من عضويتها أية مجموعات سياسية منظمة، إلا إذا دخلت في التنظيم المقترح على أساس فردي وتخلت عن عضويتها في التنظيمات القائمة المنتمية إليها. ولكن ذلك لا يمنع «التحالف الوطني العراقي» من التعاون، بعد قيامه، مع قوى سياسية وطنية عراقية أخرى منظمة في إطار جبهة أو أية صيغة وطنية مناسبة أخرى.

م ـ أن يتم الاتصال بين هذه العناصر والقوى من التيارات الأربعة للاتفاق المبدئي على ذلك، ولمناقشة مسودة البرنامج المقترح، تمهيداً لعقد مؤتمر تأسيسي لها، يناقش ويصادق على البرنامج النهائي لها، وعلى نظام داخلي لهذا التحالف يحدد أطر عمله، وخطة عمل مرحلية لما قبل التحرير وبعده.

ن ـ أما اختيار تعبير «الوطني» ضمن اسم هذا التحالف، فالغاية منه أن يكون مفتوحاً أمام كل العناصر الوطنية المناهضة للاحتلال والتي تتبنى العناصر الستة للمشروع الحضاري النهضوي، والتي تنتمي إلى جميع مكونات الشعب العراقي من عرب وأكراد وتركمان وجماعات إثنية أخرى.

2 ـ البرنامج المقترح

يعتبر البرنامج الذي أُعد لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، والذي تمت مناقشته من قبل ندوة ساهم فيها عدد كبير من العراقيين من داخل العراق وخارجه، وتم إعداده بشكله النهائي على ضوء تلك المناقشات، وتم نشره في كتاب مستقل، وتضمن ما هو مقترح للعراق بعد إنهاء الاحتلال وتحريره من: دستور ـ قانون للانتخاب ـ قانون للأحزاب ـ برنامج لإعادة البناء ـ وللسياسة النفطية ـ وللإعلام ـ وللجيش ـ وللقضية الكردية ـ وللتعويضات، ويجري حالياً استكماله خلال الأسابيع القليلة القادمة بإضافة مشروع قانون لمكافحة وتحريم الطائفية والعنصرية، وبرنامج للتربية والتعليم في العراق، بمثابة منطلق أو كقاعدة أو مبادئ عامة للعمل الوطني العراقي المشترك.

وانطلاقاً من هذا البرنامج المشار إليه والتوجهات العامة فيه، وأخذاً بنظر الاعتبار الاستفادة من البرامج المختلفة التي أطلقتها المقاومة الوطنية العراقية والهيئات العراقية المناهضة للاحتلال، دون التقيد بكل ما ورد فيها، يمكن تلخيص الأهداف العامة للبرنامج المقترح للتحالف الوطني العراقي، كما يلي:

أ ـ الاحتلال الأجنبي وإفرازاته

(1) رفض الاحتلال الأجنبي للعراق رفضاً باتاً وكل ما ترتب ويترتب عليه من نتائج، والعمل بكل السبل والوسائل المتاحة والمشروعة لمقاومة هذا الاحتلال وخروجه كاملاً من العراق، وبأسرع ما يمكن، ورفض أية اتفاقات عسكرية وتواجد أية قواعد عسكرية له في العراق بعد خروجه.

(2) الرفض الكامل للعملية السياسية الجارية في العراق، والتي أفرزها ورعاها الاحتلال، ورفض كل ما ترتب عليها من دستور وقوانين وانتخابات ومجلس للنواب.

(3) دعوة بعض القوى الوطنية المناهضة مبدئياً للاحتلال والتي لم تساهم في مجيئه، والتي التحقت بالعملية السياسية بعد الاحتلال، إلى الخروج من العملية السياسية والالتحاق بالقوى الوطنية الرافضة للاحتلال وللعملية السياسية، وإلا فإنها ستتحمل ما يترتب على استمرار مشاركتها في العملية السياسية من إطالة أمد الاحتلال والأضرار التي قد تلحق بالعراق نتيجة لاستمرار تلك المشاركة.

ب ـ المقاومة العراقية

(1) تأييد ودعم المقاومة الوطنية بكل أشكالها المسلحة والسياسية، الموجهة ضد الاحتلال والمتعاونين المباشرين معه، واعتبارها حقا مشروعا وأنها الوسيلة الرئيسية لإنهاء الاحتلال وتحرير العراق.

(2) الرفض الكامل والإدانة للأعمال التي تستهدف المدنيين الأبرياء، ولأعمال الخطف والتعذيب والانتقام والاغتيالات الطائفية والمذهبية والعنصرية واعتبارها خارج المقاومة الوطنية ومسيئة ومضرة بها.

(3) الشعب العراقي هو مصدر السلطات وهو الممثل الشرعي للعراق، والمقاومة الوطنية بأشكالها المختلفة هي جزء من هذا الشعب. ولا يجوز لأية قوة من المقاومة الوطنية الانفراد في تقرير مستقبل العراق بعد تحريره.

(4) دعوة المقاومة الوطنية المسلحة، باستثناء القوى المشار إليها في الفقرة (2) أعلاه، إلى التعاون والتنسيق والتخطيط وإقامة تحالفات فيما بينها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، والتركيز على مقاومة الاحتلال وإخراجه من العراق، وأن لا تنشغل الآن بمرحلة ما بعد التحرير وأن تستثمر ويكون لها رأيها في مرحلة ما بعد التحرير، وأن يترك للشعب العراقي في انتخابات حرة تجري بعد التحرير لاختيار ممثليه على ضوء ما تطرحه القوى الوطنية المختلفة من أهداف ووسائل.

(5) الانتباه والحذر من محاولات الاحتلال لإقامة اتصالات مع بعضها بهدف إثارة الخلافات فيما بينها وإشغالها عن الهدف الرئيسي العاجل وهو مقاومة الاحتلال وإخراجه من العراق.

ج ـ أهداف عامة

(1) العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، والتأكيد على هوية العراق العربية وانتمائه الإسلامي، وهو جمهورية ديمقراطية ذات سيادة لا تتجزأ، وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية، يلتزم بميثاقها واتفاقاتها، وعضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بمواثيقها.

(2) الشعب العراقي يتألف من قوميتين عربية وكردية وأقوام أخرى متآلفة في إطار حقوق الإنسان والحريات العامة والمساواة في الحقوق والواجبات.

(3) الالتزام المطلق بوحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة، ورفض أية محاولات لتقسيمه على أساس عرقي أو مذهبي.

(4) العمل على التداول السلمي للسلطة وإعادتها إلى صاحبها الشرعي والوحيد شعب العراق، ورفض الدكتاتورية.

(5) تأكيد وتكريس روح الولاء للوطن العراق وتحريم الولاء لغيره.

(6) أن تكفل لجميع المواطنين حرية الفكر والتعبير والعقيدة والعبادة، والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكافؤ في الفرص، ومساواة أمام القانون.

(7) تلتزم الدولة بحقوق الإنسان المكرّسة في المواثيق والاتفاقيات الدولية، بما فيها حقوق المرأة.

(8) اعتبار كل دعوى أو تصرف أو سلوك من شأنه زرع الفرقة وبث الفتنة في صفوف الشعب على أسس عرقية أو مذهبية أو دينية جريمة ترقى إلى مستوى الخيانة العظمى للعراق، وتشريع قانون يحرّم الطائفية ويحدد كيفية محاربتها والقضاء عليها سياسياً وتربوياً وثقافياً.

(9) إلغاء أية قوانين تؤدي إلى تهميش أو حذف أو إلغاء دور أية فئة سياسية أو شعبية.

(10) تكون الثروات الطبيعية بما فيها النفط والغاز والمعادن الأخرى سواء في باطن الأرض أو في المياه الإقليمية وجميع مصادرها وقواها ملكاً للدولة، مع مراعاة مقتضيات الاقتصاد الوطني والأمن القومي.

(11) تطوير قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق بما يضمن الحقوق القومية والثقافية لإقليم كردستان ضمن إطار وحدة العراق وسيادته، ومناقشة هذه الأمور بروح الثقة والحوار البناء والتفاعل مع القوى الكردية ضمن ثوابت الحرص على العلم والسيادة والثروة الوطنية والسياسة الخارجية والأمن القومي للعراق، والذي يوضحه ما هو مقترح في مشروع "الدستور" في البرنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال.

(12) العربية هي اللغة الرسمية، وإلى جانبها اللغة الكردية في إقليم كردستان وللأقوام الأخرى استخدام لغاتها في ثقافتها ومعارفها. ويكون تعليم اللغة العربية إلزامياً في إقليم كردستان، ويكون تعليم اللغة الكردية اختيارياً في المدارس الرسمية العراقية خارج إقليم كردستان.

(13) العراقيون متساوون في شغل الوظائف العامة في الدولة، ويشترط في من يعمل في الوظائف العامة للدولة في إقليم كردستان أن يجيد اللغة الكردية قراءة وكتابة إضافة إلى اللغة العربية.

(14) يحق للعراقيين، بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى، التملك والسكن في أي أرض أو جزء من العراق، وفي حدود القانون الخاص بحقوق التملك.

(15) التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين المركزية الأولى، وأن من واجب ومسؤولية العراق، ثنائياً وكذلك بالتعاون مع الدول العربية الأخرى، تقديم كل ما يستطيع تقديمه للشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافه الرئيسية.

(16) الخدمة العسكرية إلزامية، وفقاً للقواعد التي يحددها القانون. والدولة وحدها تنشئ القوات المسلحة وليس لغيرها إنشاء أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو تنظيمات مسلحة. كما تمنع منعاً باتاً جميع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى في العراق أن تعمل حزبياً وسياسياً داخل مؤسسة الجيش والقوى الأمنية الأخرى في العراق.

(17) مهمة القوات المسلحة الدفاع عن الوطن ووحدته وسيادته واستقلاله. ولا يجوز لمنتسبي القوات المسلحة وقوى الأمن والشرطة ممارسة العمل السياسي، ويحظر عليهم الانتساب إلى الأحزاب والمنظمات السياسية.

د ـ المرحلة الانتقالية بعد التحرير

(1) تكون هناك مرحلة انتقالية لمدة سنتين، تبدأ بعد إقرار انسحاب قوات الاحتلال.

(2) يتم تشكيل حكومة وطنية عراقية انتقالية من كفاءات وطنية مستقلة حيادية وغير حزبية، وبالتشاور مع المقاومة الوطنية العراقية المسلحة والسياسية.

(3) يتم إطلاق سراح جميع الموقوفين والمعتقلين والمحجوزين والمحكومين لأسباب سياسية خلال فترة الاحتلال، ولا يشمل ذلك الذين تم اعتقالهم أو احتجازهم والحكم عليهم لأسباب إجرامية غير سياسية.

(4) تلتزم الحكومة المؤقتة بتعويض جميع المتضررين من الاحتلال، بأشكاله المختلفة، من أرواح وممتلكات وغيرها، ودون انتظار للتعويضات من دول قوات الاحتلال للعراق، ودون إسقاطها.

(5) تشمل التعويضات المشار إليها في الفقرة السابقة الفلسطينيين الذين كانوا موجودين في العراق وتعرضوا إلى أضرار من الاحتلال وأثنائه وتم تهجير بعضهم، وتوفير كل المستلزمات اللازمة لحمايتهم وعودة من هاجر منهم ممن يريدون العودة.

(6) العمل بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية والدولية السلمية، المتاحة والممكنة، لتعويض العراق عما لحقه من أضرار وخسائر مختلفة من قبل قوات الاحتلال ومن الأنظمة العربية وغير العربية التي ساعدت في احتلال العراق وتسببت مباشرة أو غير مباشرة في تلك الخسائر والأضرار.

(7) تلتزم الحكومة خلال الفترة الانتقالية بالسياسة النفطية المشار إليها في «الأهداف العامة»، وتعتبر جميع الاتفاقات النفطية التي تمت خلال فترة الاحتلال ملغاة شرعياً لمخالفتها قرارات مجلس الأمن رقم 1483 و1546، كما تعتبر جميع الاتفاقات التي عقدها الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني خلال الفترة 1991–2003 وكذلك كل ما عقد من اتفاقات أثناء فترة الاحتلال مع شركات أجنبية لاكتشاف وتطوير الإنتاج النفطي في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك غير قانونية وملغاة، وتطلب من تلك الشركات إيقاف أية عمليات لها في تلك المحافظات، كما ستكون خاضعة للملاحقة القانونية داخل وخارج العراق على تعاقدها مع جهات عراقية غير شرعية لاستثمار النفط في تلك المحافظات.

(8) يلتزم رئيس الوزراء والوزراء في الحكومة الانتقالية بعدم الترشح لأية انتخابات قادمة.

(9) تُخول هذه الوزارة، خلال الفترة الانتقالية، بالصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمالية اللازمة لتنفيذ واجباتها، كما يحق لها إعادة النظر بإلغاء أو تعديل جميع القوانين والأنظمة والأوامر الصادرة منذ احتلال العراق حتى تاريخ تشكيلها، وكذلك أية قوانين وأنظمة وتعليمات صادرة قبل الاحتلال.

(10) تشكيل مجلس استشاري من (100–150) عضواً من القوى السياسية والشخصيات والكفاءات العراقية التي لم تتعاون مع الاحتلال.

(11) يعتبر «الدستور» الذي تم إعداده تحت الاحتلال ملغى لافتقاده الشرعية وتلغى جميع القوانين والإجراءات التي تمت استناداً إليه.

(12) تبدأ الوزارة الانتقالية فور تشكيلها، وبالتشاور مع المقاومة الوطنية العراقية والقوى الوطنية الرئيسية المعارضة للاحتلال، بإعادة تشكيل الجيش العراقي والقوى الأمنية الأخرى، حسب الأسس والمعايير التي تراها مناسبة. ويتم تزويد الجيش والقوى الأمنية الأخرى بأحدث الأسلحة المختلفة التي تحتاجها ومن المصادر التي تراها مناسبة. كما يتم حل جميع الميليشيات الموجودة في العراق بالطريقة التي تحددها الحكومة.

(13) تقوم الحكومة الانتقالية خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ قيامها بإعداد قانون للانتخابات، وقانون للأحزاب، وأن تُجري انتخاباً لمجلس النواب (مستفيدة من مسودة الدستور المؤقت المعد لمرحلة ما بعد التحرير) من دون أن تكون ملزمة به حصراً، وبالتشاور مع المجلس الاستشاري ومع أكبر عدد من العراقيين في داخل العراق وخارجه.

(14) أن تتم الانتخابات خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية، وتحت إشراف الأمم المتحدة، والجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات الدولية والعربية الأخرى ذات العلاقة، لضمان حريتها ونزاهتها وشفافيتها، وعلى أساس القوائم النسبية وعلى أساس المحافظة، وكما هو وارد في مسودة الدستور المشار إليها في الفقرة (12) أعلاه.

(15) يضع البرلمان العراقي المنتخب خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية، مسودة دستور ومستفيداً من مسودة الدستور المشار إليها سابقا، ثم يعرض على استفتاء شعبي عام لإقراره.

(16) يقوم البرلمان المنتخب باختيار رئيس للجمهورية حسب الدستور الذي سيتم إقراره في الاستفتاء الشعبي.

(17) تلتزم الحكومة العراقية الانتقالية بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة في أية خلافات بينها وبين الدول العربية الأخرى والدول المجاورة غير العربية والتي حرّضت أو ساعدت أو ساهمت في احتلال العراق بشكل أو آخر، في ما عدا حالات الدفاع عن النفس وفي حدود ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية.

(18) تُشكل الحكومة العراقية الانتقالية لجنة قضائية عراقية مستقلة، مع الاستفادة من الكفاءات القانونية العراقية والدولية المحايدة، للتحقيق في جميع الشكاوي عن قضايا ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان في العراق والتواطؤ مع الاحتلال وإرهاب الدولة وأعمال الخطف والقتل على الهوية والابتزاز وغيرها من الجرائم منذ ما بعد ثورة 14 تموز/يوليو 1958 وحتى مغادرة قوات الاحتلال وقيام حكومة وطنية منتخبة، وتتولى لجنة التحقيق جمع المعلومات عن جميع هذه الجرائم، ويتولى البرلمان المنتخب تحديد طريقة البت فيها في ضوء التجارب العالمية في التعامل مع هذه الجرائم.

هـ ـ مراحل إنشاء «التحالف الوطني العراقي»

(1) تم خلال الأشهر الأخيرة عقد اجتماعات لعدد من العراقيين المتواجدين في بريطانيا وأوروبا عموماً، لبحث الفكرة والصيغ المختلفة لإخراجها.

(2) ويحتاج الأمر إلى توسيع هذه اللقاءات وأن تشمل مراكز تجمعات أخرى للعراقيين الوطنيين المستقلين في الأردن وسورية ومصر بشكل خاص.

(3) توسيع الاتصالات مع العراقيين المهتمين والمؤهلين للعمل في هذا التحالف في داخل العراق.

(4) إن الأصل هو أن يكون الداخل العراقي هو أساس هذا التحالف، وأن الخارج سيكون عاملاً مساعداً ومكملاً لعمل الداخل وليس بديلاً عنه.

(5) بعد استكمال الاتصالات، وبعد حصول قناعة واسعة بالاقتراح، يمكن أن يتم عقد مؤتمر تأسيسي لقيام التحالف الوطني العراقي خارج العراق لمناقشة وإقرار اسم التحالف وبرنامجه والنظام الداخلي الذي سيعد ويعرض على المؤتمر التأسيسي، وكذلك مسألة تمويل التحالف، وأن يضم المؤتمر التأسيسي أعضاء مؤسسين من داخل العراق وخارجه.

(6) أن ينتخب المؤتمر التأسيسي قيادات التحالف، حسب النظام الداخلي الذي سيعده.

(7) ونظراً للأوضاع الأمنية الحالية في العراق، وفي حالة استمرارها، أن ينشأ في بيروت مؤقتاً، بعد إنهاء المؤتمر التأسيسي وإقرار الوثائق الرئيسية للتحالف، مكتب تنفيذي للتحالف يقوم بالاتصالات والتنسيق وبالجانب الإعلامي للتحالف.

(8) أن تتم حملة إعلامية واتصالات واسعة وندوات وحلقات نقاشية لعرض المشروع على أوسع نطاق ممكن داخل العراق وخارجه.

(9) يمكن مناقشة هذا المشروع، على المستويين القومي والعراقي من خلال الرسائل الالكترونية بين المهتمين بالموضوع، ومن خلال وسائل الإعلام الأخرى، كعقد ندوات لمناقشته من خلال بعض الفضائيات العربية، أو من خلال بعض الصحف العربية.

كما يمكن، على المستوى العربي، طرح هذا المشروع على المؤتمر القومي – العربي القادم، وكذلك على المؤتمر القومي – الإسلامي القادم.

خامساً: خاتمة

إن ما حصل ويحصل في العراق يمثل تحدياً لكل القوى الوطنية العراقية، في داخل العراق وخارجه، وليس هناك من سينقذ العراق مما يعانيه حالياً ويحقق إخراج المحتل إلا العراقيون الوطنيون أنفسهم مهما كانت التضحيات المطلوبة منهم، وهم مدعوون إلى العمل المشترك لمواجهة التحديات بشجاعة ونكران ذات. كما أن ما يقال عن العراق ينطبق على بعض الساحات العربية الأخرى، تفادياً لتجنب أوضاع مماثلة لما حدث في العراق.

* ستنشر هذه الدراسة في عدد شباط (فبراير) 2007 من «المستقبل العربي»

** مدير مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت